مشكلة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي وتداعياتها على الأمن القومي الجزائري

The Problem of Touareg in the Sahel region of Africa and its Implications for the Algerian National Security

برباش رتيبة(*)

ملخص

تعد مشكلة الطوارق من بين المشكلات التاريخية المتجذرة في منطقة الساحل الافريقي، بسبب الارث الاستعماري (فرنسا، اسبانيا وايطاليا) الذي رسم حدود جغرافية وسياسية بعد الاستقلال دون مراعاة التشكيلات القبلية، الدينية والعرقية للمجتمعات الطارقية الصحراوية في المنطقة، مما خلف ازمة متعددة الجوانب يستعصي حلها في الآجال القريبة.

وعليه تظهر اهمية دراستنا في محاولة معرفة مدى صلاحية المقاربة الجزائرية في المنطقة من خلال ترجيح الحل السياسي على العسكري.

الكلمات المفتاحية: الساحل الإفريقي، الطوارق، الوساطة الجزائرية، مالي.

Abstract :

The Tuareg problem is among the serious one of the historical problems rooted in the Sahel region of Africa, due to the colonial legacy (France, Spain and Italy) that demarcated geographical and political borders after independence without taking into account the tribal, religious and ethnic formations of the Tuareg desert communities in the region, which left behind a multifaceted crisis that is difficult to solve in the near future.

Therefore, the importance of our study appears in an attempt to find out the validity of the Algerian approach in the region by giving priority to the political solution over the military one

Key words: Sahel of Africa, Tuareg, Algerian mediation, Mali

(*) - استاذة مساعدة -ا-كلية العلوم السياسية والعلاقات الدولية - جامعة الجزائر 3 - Email ratibaberb2012@gmail.com

مقدمة:

تحت عنوان "مركب الامن الإقليمي " في كتاب "باري بوزان" " الشعب الدولة والخوف" يبين فيه فكرة ان معظم أنواع التهديدات تنتقل بسهولة عبر المسافات القصيرة أكثر من تلك الطويلة، ويشير الى ان مركب الامن الذي يمثل مجموعة الدول التي ترتبط مخاوفها الأمنية الأساسية معا، بحيث لا نستطيع تصور امنها القومي بمعزل عن بعضها البعض.

وتعتمد النظرية على طابع الخاصية التي تعرفها المجموعة (فكرة الامن)، وفكرة الاعتمادية التي تميز اية مجموعة معينة عن جيرانها (دول الجوار الجغرافي الساحل الافريقي)[1].

انطلاقا من هذه الفكرة عملت دول منطقة الساحل بما فيها الجزائر التي تشترك معها على طول الحدود الجغرافية الجنوبية على وضع عدة اليات مشتركة ومتناسقة فيما بينها لمكافحة جميع التهديدات والتحديات التي تعاني منها المنطقة، بالخصوص مشكلة الطوارق وما جاورها من تداعيات سياسية، أمنية، اقتصادية، اجتماعية على الامن القومي الجزائري. وعليه سنعالج الاشكالية التالية:

ما هو تأثير ازمة الطوارق في منطقة الساحل الافريقي على الامن القومي الجزائري؟

فرضيات الدراسة:

1- ربما مشكلة الطوارق في منطقة الساحل تسعى الى ايجاد كيان موحد ومستقل عن دول المنطقة مما يهدد وحدة واستقرار الجزائر.

2- يمكن ان يكون تأثير الازمة الليبية وتشجيعها لإقامة وتوحيد الجماعات الانفصالية والحركات التمردية في المنطقة من اسباب تفاقم واستمرار ازمة الطوارق في منطقة الساحل.

[1] -Barry Buzan, **State and Fear: An Agenda For International Security Studies the Post-Cold War,** Era ,2 nd editions, Boulder: Lynne Rienner Publishers, 1991

3- الوساطة الجزائرية في منطقة الساحل قد تعتمد بشكل كبير على ايجاد الحلول السياسية.

أولا : خصائص الطوارق الاجتماعية وتوزيعهم.

أ)-اصولهم التاريخية:

ترجع أهمية البحث في تحديد اصل الطوارق إلى قلة الباحثين العرب ، على عكس الأوربيين خاصة الفرنسيين منهم، الذين اهتموا (بالطوارق) اهتماما ملحوظا، لما لبلادهم من موقع جغرافي هام وما تحويه من ثروات معدنية هائلة الأمر الذي اكسبها مكانة تجارية هامة[2].

مفهوم" الطوارق " Touareg" هي جمع طارقي ، أي رجل من قبيلة تارجا ، وهي اصغر فروع قبائل صنهاجة، الواقعة في الصحراء الممتدة من المحيط الاطلسي الى إغدامس في القرن 7 هـ[3].

وقد اعتبر "ابن خلدون " ان أصولهم عربية ، نزحوا من جنوبي الجزيرة العربية منذ عهود قديمة قبل الفتح الإسلامي، وأكد ابن خلدون أن قبائل صنهاجة البربرية هم أجداد الطوارق، وقد كانت تعيش أول الأمر في أقصى جنوبي المغرب العربي، ثم انتشر أفرادها في الصحراء الكبرى.

ومنهم من يرى أن "الطوارق" هم أجداد "المرابطون" الذين حكموا المغرب ، وعملوا على تأخير سقوط الأندلس، وعلى نشر الإسلام في كثير من مناطق غرب السودان [4].

وفي مفهوم اخر يقصد بالطوارق الرجال الزرق كناية عن غلبة اللون الازرق على من يلبسه الطوارق،فقد ذهب البعض الى احتمال ان التسمية قد اشتقت من اسم الوادي الذي سكنته بعض القبائل الملثمين قديما وهو وادي ورغة ويسمى بالطارقية "تارقة" ومعناه الوادي او مجرى النهر[5] ، أما في العصر الحديث فقد ظهرت أبحاث وأراء مختلفة عن الطوارق معظمها دراسات ، بعضها يذكر أن الطوارق هم أحفاد "الجرمنت" الليبيين سادة الصحراء

---

[2] - صالح محمد فياض أبو دياك، الطوارق (سلالتهم – تنظيماتهم- عاداتهم- أنماط معيشتهم) قسم التاريخ، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، جامعة اليرموك، 1996 ص 154- 155

[3] - اكناته ولد النقره، **الطوارق من البوية الى القضية**، طوب بريس، الرباط، المغرب ،2014، ص35.

[4]- محمد فرعون، **الطوارق، الموسوعة العربية**، المجلد الثاني عشر، دمشق 2005 ص5.

[5] - اكناته ولد النقره، مرجع سابق، ص33.

في العصور القديمة ، بينما يربطهم آخرون بالهكسوس، الذين طردوا من مصر في عهد الفراعنة ، وهناك رأي أخر يشير إلى أنهم من أصل فنيقي، وغير ذلك من أراء.

أما عن موطنهم الأصلي فتعد الصحراء الكبرى موطنهم الأصلي منذ عهود قديمة، لأن الماء والكلأ كانا متوفرين فيها منذ القديم، ولكن عندما اخذ القحط يمتد إليها اضطر سكانها إلى التراجع إلى أطراف الصحراء، حتى وصلوا إقليم السافانا جنوبا، بالقرب من تمبكتو Timbuktu وما يليها شرقا من مالي والنيجر، آو كما يسميها ابن خلدون بلاد السودان.

وتمتد منطقة تجوال الطوارق ألاف الكيلومترات، من جنوبي المغرب الى تشاد وحوض النيجر في إفريقيا، ومن فزان الليبية إلى المحيط الأطلسي غربا , وهذه المنطقة من اكثر مناطق العالم جدبا وأشدها تمثلا للمناخ الصحراوي ، فالأرض رملية قاحلة ، والجبال التي ترتفع وسط الصحراء شبه جرداء، وتضم المنطقة بعض الواحات المتباعدة، التي يكاد الطوارق يحتكرون وحدهم معرفة الطرق اليها [6].

ب- اعدادهم وتوزيعهم:

عاش الطوارق متنقلين في الصحراء الكبرى دون حواجز، غير ان الحدود الدولية الحديثة فرقتهم بين دول عدة، فأصبح اكثر من نصف مليون منهم يعيشون في جمهوريتي النيجر ومالي، وما ينوف عن اربعين الفا في الجزائر، ومثلهم في ليبيا، نحو مئة وخمسين الف نسمة، ومازال نحو مئة الف منهم يعيشون هائمين فوق ارض صحراوية، تزيد مساحتها على مليون ومئتي الف كم^2، ولا تكاد تقف في وجههم اي حدود او حواجز.

من اهم مراكزهم في الوطن العربي مدينة غات، التي تقع على واحة في الطرف الصحراوي الجنوبي الغربي من الاراضي الليبية، ومنطقة الهقار (اي الاحجار) في اقصى جنوبي الجزائر ويدين جميع الطوارق بالإسلام، بغض النظر عن اصولهم الاثنية، وتسود بينهم الملامح العربية، مع ملاحظة ان طوارق النيجر ومالي اشد سمرة من سواهم من الطوارق، نتيجة لاختلاطهم بالزنوج.

[6] - محمد فرعون، **الطوارق، الموسوعة العربية** مرجع سابق ص 5.

ويتوزع الطوارق على خمس دول افريقية هي النيجر، مالي، بوركينافاسو، ليبيا والجزائر وبالرغم من عدم دقة وموضوعية الاحصائيات سواء من الناحية الرسمية او العالمية المتعلقة بهذه الاقلية، فان اغلب المصادر تشير الى ان عددهم يتراوح بين مليون ومليون ونصف نسمة ، يقيم نصف هذا العدد في النيجر، اما البقية فيوجد منها ما يقارب 400000 نسمة بمالي ، 50 ألف بليبيا ، 35000 ببوركينافاسو ، وحوالي 25000 بالجزائر [7].

وهناك تقديرات اخرى تشير الى ان عددهم الاجمالي هو ثلاثة ونصف ملايين نسمة، يتوزع منهم في كل من مالي والنيجر حوالي 85% و20% من اجمالي سكان النيجر ومالي[8].

ج- خصائصهم الاجتماعية و أنشطتهم الحضارية:

الطوارق مجتمع بدوي ، يتكلمون لغة اقرب الى البربرية القديمة ، تعرف باسم التامارشق (Tamarshak) ، ولهم ابجدية خاصة بهم مؤلفة من 24 حرفا تدعى تفناغ Tifinagh، ويتكلم قسم منهم اللغة العربية ، والقسم الاخر (الجنوبي) لغة الهاوسا المنتشرة في غربي افريقيا [9].

ويتألف مجتمع الطوارق من عدة طبقات:

- طبقة "الايموهار وهي الطبقة الارستقراطية المختارة والتي تحظى بأعلى الامتيازات وينتسب ملك الاتحاد وزعيمها الى هذه الطبقة.
- طبقة الايمراد والتي تتألف من الاتباع.

---

[7] - د. بوقارة حسين، **مشكلة الاقلية التارقية و انعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي**، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 07، نوفمبر 2008، ص6.

[8] - **Stabilité politique et sécurité en Afrique de l' Ouest et du Nord**, service canadien du renseignement de sécurité avec le cabinet du Royaume-Uni, points saillants de la conférence, publication de la série regards sur le Monde: avis d,expert,2014, p 57.

المصدر:

www.scrs-cris.gc.ca.

[9] - صالح محمد فياض أبو دياك، مرجع سابق، ص155.

- طبقة الايكلان وهم في العادة من الزنوج المنحدرين من قبائل اخرى وهم ملكا لزعيم القبيلة ويقومون بالأعمال حيث العبد لا يباع ولا يشترى عند الطوارق ولكن يمكن العتق وتحريرهم.
- طبقة الاينهاضن وهو ارباب الحرف وليس لهم مركز اجتماعي معين [10].

هذا وقد خفت حدة العلاقات الطبقية التي تنظم مجتمع الطوارق ، وغير التحضر نمط حياتهم وطريقة تفكيرهم ، ولا سيما بعد اكتشاف النفط و قيام المشروعات الكبرى في الصحراء ، واتجاه عدد كبير من الخراطين (طبقة العبيد) الى العمل فيها ،إلا ان هذا التغير في مجتمع الطوارق لا يزال بطيئا حتى اليوم [11].

خـريطـة تمثـل توزيـع الطـوارق

المصدر: http://revfacts.blogspot.com/2012/04/blog-post_13.html

من الناحية الاجتماعية ينتظم الطوارق المنتمون الى مختلف الفيدراليات في اطار هرمية اجتماعية جد صلبة.

يتمحور **دوره في التنشئة والتكوين الديني** وهذه الطبقة لا توجد إلا عند طوارق الجزائر وبدرجة اقل طوارق ليبيا وتحتل طبقة **الامراد** موقعا وسطا في السلم الاجتماعي الترقي، وهي متكونة في الاساس من الرحل المالكين للثروة الحيوانية او القائمين على رعايتها في صالح

[10] - همام هاشم الألوسي: **الطوارق: الشعب والقضية تاريخا منسيا وحاضرا مقهورا ومستقبلا مجهولا**، دار أبي راقراق للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، الرباط المغرب 2010، ص 156- 158.

[11] - صالح محمد فياض أبو دياك، مرجع سابق، ص155.

طبقات اعلى وقد تحتوي هذه الطبقة في بعض المناطق على مجموعة اجتماعية فرعية متمثلة في الحرفيين وهم الذين يتولون مختلف الحرف الخاصة بصناعة السلاح، الحلي، انتاج الملح، والأدوات الخشبية.

وتأتي اخيرا في قاعدة النسيج الاجتماعي الترقي **طبقة العبيد** وهم مجموعة من الاجانب تم جلبهم الى المنطقة للقيام بالأعمال الشاقة لصالح الطبقات الاخرى، ولكنهم يمثلون اغلبية عددية لا يستهان بها داخل المجتمع الطرقي، وذلك بالرغم من التباين الديني والعرقي واللغوي بينها وبين بقية الطبقات [12].

قبل التطرق الى انتشار الطوارق وتأثيرهم على امن الحدود الجنوبية للجزائر، يجب الاشارة إلى أن الخطاب السياسي والإعلامي حول موضوع الطوارق يتجه الى التعتيم على الحقائق او تضخيمها، وفي هذا الإطار يمكن التأكيد على المعطيات التالية:

الطوارق هم في الواقع هوية هلامية غير واضحة المعالم، ولا تتوفر على رصيد تراكمي من التراث الثقافي المكتوب خاصة لتشكيل وحماية الذاكرة الاجتماعية، كما انها تفتقر الى الاسس المادية المساعدة على بلورة الهوية مثل العمران والحياة المدنية وتبلور نخبة مثقفة، فالطوارق عاشوا لمئات السنين عبر منطقة الساحل الافريقي كقبائل رحل تجوب قوافلهم التجارية منطقة الصحراء الكبرى بهدف المتاجرة بالتمور والعطور والتوابل والعبيد.

ثانيا: انتشار الطوارق في منطقة الساحل الافريقي وتأثيرهم بالنسبة للأمن القومي الجزائري.

يبلغ عدد الطوارق حسب اغلب الكتابات 1.5 مليون نسمة منهم 25 الف فقط بالجزائر، والباقي يتوزعون بالدرجة الاولى في النيجر ومالي ثم ليبيا و بوركينافاسو والغريب في هذا الشأن بالذات يفيد ان بعض الاوساط الاكاديمية الجزائرية مع الاسف كانت تفضل توطين اللاجئين الطوارق من الدول المجاورة والبالغ عددهم في التسعينات 500 الف نسمة في الجزائر، أي الدفع باتجاه تكوين اقلية على الحدود الجنوبية بقرار جزائري.

[12] - بوقارة حسين، مرجع سابق، ص6.

عبر الطوارق عن مطالبهم منذ البداية بأعمال مسلحة في النيجر ومالي فقط والواقع ان مطالبهم في هذه البلدان لا تتضمن طموحات انفصالية بل تهدف الى معالجة واقع الاقصاء الاجتماعي والسياسي والتميز الذي تعاني منه المجموعات الترقية في هذه البلدان وتتمحور اهداف تحركاتهم السلمية والمسلحة حول قضايا اجتماعية ،سياسية واقتصادية عادلة [13].

بالنسبة لمنطقة الساحل الإفريقي فهي تشكل مجالا حيويا للدولة الجزائرية، فبمساحة تتجاوز 02 مليون كلم ^{2} تعتبر الجزائر أكبر دولة في القارة الإفريقية وبحدود شاسعة على منطقة الساحل الإفريقي والتي تتجاوز4 000 كلم^2 ، جعلت الجزائر تتأثر بشكل مباشر أو غير مباشر بما يحدث في منطقة الساحل الإفريقي، ومنه فقد سعت الدولة الجزائرية المحافظة على الاستقرار والمحافظة على توازن كياناتها السياسية وإبعاد جميع التدخلات الدولية في المنطقة إدراكا منها لحساسية الموقف.

إن السياسة الجزائرية في المنطقة تندرج ضمن مبادئ الدبلوماسية الجزائرية خاصة فيما يتعلق بدول الجوار وهو ما نادت به الجزائر في العديد من المحافل الدولية والإقليمية والقائمة على ما يلي:

- مبدأ حسن الجوار وإقامة تعاون جهوي وحل النزاعات بالطرق السلمية.
- مبدأ عدم التدخل في الشؤون الداخلية بأي شكل كان.
-عدم المساس بالحدود خاصة تلك الموروثة عن الحقبة الاستعمارية [14].

---

[13] - عمار جفال، **حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر**، مركز الشعب للدراسات الاستراتيجية، العدد 07، نوفمبر 2008، ص10،11.

14 - مبروك كاهي، منطقة الساحل الإفريقي :صراعات قديمة وتحديات جديدة، الملتقى الوطني الثاني حول: "دور الجزائر في بناء السلم والتنمية في منطقة الساحل الافريقي في ظل التحديات الراهنة"، المركز الجامعي تمنغست 21- 22 فيفري 2013.

انظر ايضا:

-Jean- Christophe Notin , **La guerre de la France au Mali , Une histoire fracturée**, Editions Tallandier, Paris,2014,P19.

وباعتبار ان منطقة انتشار الطوارق من البؤر ذات الجغرافيا السياسية البالغة الحساسية أمنيا، فهي تعتبر من أعقد التحديات التي تواجه الأمن القومي الجزائري ،بل ويعتبر حضورها خطيرا منذ زمن قديم مقارنة بمشكلات وتهديدات أخرى،[15] وانطلاقا من وجوب احترام مبدأ "عدم المساس بالحدود الموروثة عن الاستعمار" وفي ظل هذا الواقع انقسم موقف الطوارق إلى موقفين(02):

- ❖ موقف رافض لواقعهم المقسم ويطالب بتكوين دولة طارقية في الصحراء الكبرى.
- ❖ وموقف مؤيد للبقاء تحت سيادة الدول المستقلة شريطة التمتع بالحرية في التنقل والحكم والإدارة الذاتية (حتى وإن كان أغلب الطوارق لا يعترفون بفكرة الحدود ولا بتحديد مجال جغرافي لتنقلاتهم التي تواكب التقلبات المناخية).

ومنذ ذلك الوقت وعلاقات الطوارق مع الانظمة المتعاقبة على الدول التي يتواجدون فيها يسودها التوتر سيما دولتي مالي والنيجر اللتان مارستا تهميشا وقمعا ضد سكان شمال كل منهما خلال عشرية الثمانينات من القرن الماضي[16] .

لقد شعرت الجزائر بنوع من التهديد خاصة بعد أن قام الرئيس الليبي السابق **معمر القذافي** بإنشاء معسكرات لتدريب الطوارق وتشجيعه لظهور حركة طارقية مستقلة بل وحتى دولة مستقلة لهم،وذلك وسيلة منه لتوسيع نفوذه في المنطقة على حساب منافسيه وخصوصا الجزائر، خاصة أن الطوارق قد ورثوا جملة من الخصائص القتالية لتلك المرحلة التي أخذ فيها القذافي على عاتقه مسؤولية تدريب الطوارق على القتال ، وما زاد من المخاوف الأمنية الجزائرية من الطوارق وتهديداتهم، ومن تداعيات الحرب الأهلية الليبية هو عودة

---

[15] - يحي زبير، **الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الارهاب**، مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012، ص3.
المصدر:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/2012

[16] - حسام حمزة، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة ماجستير -علاقات دولية-جامعة باتنة 2011-2010، ص73.

الجماعات الطارقية إلى كل من مالي والنيجر في أوت 2011، وهو ما يفسر عدم الرضا في الجزائر العاصمة عن الطموح الطارقي في إنشاء كيان مستقل في المنطقة .

وفي ظل هذا الواقع الانقسامي للطوارق وصراعاتهم مع السلطة المركزية لكل من مالي والنيجر، ظهرت خلافات وتحركات نظامية ضدها أدى إلى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر (تورطوا في التهريب، تجارة المخدرات، اعتداءات على المواطنين الجزائريين وغيرها)، وفي أحيان أخرى أخذوا من الجزائر موقعا استراتيجيا لعملياتهم المسلحة ضد بلدانهم الأصلية ، وهو ما أدى إلى توتر إقليمي بين البلد المستقبل (الجزائر) والبلدان الأصلية للاجئين (مالي والنيجر) كادت أن تؤدي إلى انفلات أمني وفتح جبهة جنوبية للقتال، في الوقت التي كانت تكرس جهودها الأمنية والعسكرية في شمال البلاد [17].

مناطق التمرد في مالي.

المصدر: Courrier International MALI Rebelles touaregs : "Pourquoi nous reprenons les armes tp://www.courrierinternational.com/article/2012/03/01/rebelles-touaregs

[17] - فارس لونيس ، **الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي المركز الديمقراطي العربي، برلين** بتاريخ 29 يوليو 2016,

كما انه يجب التأكيد من جهة اخرى على ان الصلة القائمة بين تمرد الطوارق والإرهاب الإسلامي في منطقة الساحل الافريقي هي مسألة تصور أكثر من الأدلة، حيث بدأ تمرد الطوارق في الستينات وتطور بشكل فعال خلال التسعينات، وظهرت مرحلة مختلفة من تمرد الطوارق لتحديد سلطة الدفاع وتتعلق بتهميش الطوارق والمجتمعات البدوية العربية التي تعيش في شمال مالي، أطلقت هذه الحركة سلسلة من الهجمات ضد القوات الحكومية وكانت هذه الهجمات من أعمال الكوماندوز* المتنقلة بكثرة التي تستهدف بلا هوادة القوات شبه العسكرية مثل الدرك والشرطة فضلا عن القوات المسلحة، وقد تعاملت الأنظمة المالية المتعاقبة مع حركات التمرد هذه في شمال البلاد بين عامي 1962 و1964 خاصة حكومة "موديبو كيتا " مع التمرد من خلال القمع العسكري، وفي عام 1990 رفض نظام الجنرال "موسى تراوري" أيضا التفاوض مع المتمردين متهما إياهم بأنهم عصابات مسلحة ، ولذلك فإن القمع هو الوسيلة المفضلة التي تحاول الجمهورية الثانية أن تعالج بها مسألة الطوارق.

غير أن السلطات التي ترأست عملية التحول الديمقراطي في عام 1991 اختارت الاعتراف بحركات التمرد وبدأت لجنة الحوار الانتقالي في مفاوضات مع التمرد تحت رعاية الوساطة الجزائرية من أجل إيجاد حل سياسي للقضية ،وأوكلت المهمة للشعبيين المؤثرين في القضية هما: " أحمد بابا مسكي" الموريتاني والفرنسي الوطني " Edgor Pisani"[18].

كما انه ونتيجة لفشل سياسات ادماج الطوارق المتمركزين في شمال مالي في عملية صنع القرار كما ذكرنا انفا، شهدت مالي نمطا متكررا من الانتفاضات منذ ظهورها كدولة حديثة عام 1960:

* يعرف العلماء العسكريون الكومندازا (عناصر القوات الخاصة) بأنه وحدات عسكرية متخصصة من عناصر المشاة لتنفيذ مهمة عسكرية صعبة وبحاجة الى الدقة والسرية التامة والتي لا يستطيع الجندي العادي تنفيذها.

[18] -Kalilou Sidibé, **Security Management in Northern Mali Criminal Networks and Conflict Resolution Mechanisms**, IDS, Research Report Vol 2012 No 77, August 2012, P 35.

(1962-1964) (1990- 1996) (2006- 2009)، لكن المحاولة الرابعة للتمرد (2012-2013) التي قادتها الحركة الوطنية لتحرير ازواد مثلت بداية الازمة في مالي وخاصة بعد نجاح متمردي الطوارق في الاعلان عن استقلال ازواد 2012/04/06 عن مالي والذي يرجع الى ثلاثة (03) اسباب رئيسية:

1. اعتبار ان الازمة الليبية 2011 كعامل رئيسي في تغذية التمرد-عودة الطوارق المجندين في الجيش الليبي السابق وتأسيسهم مع باقي التوارق في مالي- الحركة الوطنية لتحرير ازواد - وفوضى السلاح التي مثلت فرصة كبيرة لتعزيز العتاد والقوة العسكرية للتوارق.
2. الانقلاب العسكري 2012/03/21 "لامادو سانجو" على الرئيس " تومامي توري" وما خلفه من توازن قوي هش بين النخب السياسية المدنية والانقلابيين العسكريين.
3. المشاركة اللاحقة لجماعة انصار الدين الطارقية ذات التوجه المتشدد- بقيادة "اياد اغ غالي" وبفتحها جهة ثانية للقتال ضد الحكومة المالية من جهة، وضد الحركة الوطنية لتحرير ازواد من جهة اخرى مثل بداية المرحلة الثانية من الازمة[19].

هذا ويعلق الطوارق آمالهم على إنشاء مدينة جديدة بالكامل، والتي يسمونها الوال، باعتبار ذلك الحل الوحيد القابل للاستمرار ويشير بعض ممثلي الطوارق والقادة المحليين، إلى أن تمرد الطوارق في مالي سيساعد في الحيلولة دون المزيد من تهميشهم أكثر من أي مبادرة للسلام، وهم يكدسون الأسلحة.

ومنذ البداية راحت تستعمل نشاطات عنيفة إلى غاية دخولها في صدام ومواجهة مع الجيش المالي بداية من تاريخ 17 جانفي 2012، وهي الأحداث التي زادت من مخاطر تأثير طوارق مالي على الجزائر، وهذا بالنظر إلى الأعداد الهائلة للنازحين الماليين إلى الجزائر خاصة

[19] - مصطفى دلة امينة، **العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: امن الحدود بين مالي وليبيا**، **المجلة العربية لعلوم السياسية** ، العددان 49- 50، شتاء- ربيع 2016، ص 120.

بعد التدخل العسكري الفرنسي في مالي، وبالتالي من المنطقي نزوح الطوارق إلى معاقل الطوارق بالجزائر، وهو ما يمكن أن يشكل نقطة تحول في نفسية طوارق الجزائر وبالتالي إمكانية نقل العنف إلى الحدود الجزائرية [20].

هذا وقد شكل تمرد الطوارق الماليين على الجزائر في 17 جانفي 2012 نقطة تحول استراتيجية في المنطقة من حيث:

1: ان هذا التمرد هو محصلة تحالف بين حركات طوارقية وطنية ومجموعات اسلامية متطرفة من جنسيات مختلفة(مالية، ونيجيرية، وموريتانية، وجزائرية) نشطت في مناطق الطوارق واستطاعت استمالة بعض المجموعات الطوارقية الى برنامجها، واستفادت من مخزون السلاح الذي وصل من كتائب طوارقية كانت من ضمن كتائب نظام القذافي قبل سقوطه، ولم يكن هذا التحالف وليد لحظة التمرد في 2012، فلقد نسجت المجموعات الاسلامية المسلحة والحركات الطوارقية الانفصالية علاقات اعتماد متبادلة اقتصادية وأمنية ومنفعية خلال السنوات القليلة الماضية، وقد ساهم هذا التحول الذي طرا على بعض قيادات التمرد الطوارقي وعناصره في تسهيل التحالف، اذ اصبحت جماعة "انصار الدين" السلفية الجهادية احدى ابرز الحركات المؤثرة في مناطق الطوارق.

2: ان جميع اتفاقات السلام التي عقدت بين الحكومة المركزية والحركات الطوارقية الى ما قبل هذا التمرد،كانت برعاية دول مجاورة وعلى رأسها الجزائر،وقد استنفدت امكانيات استمرارها لأنها لم تكن ضمن اطار عملية سياسية كاملة في مالي،ولم تنعكس ايجابيا على سكان شمال مالي،وخلال السنوات الاربع الماضية،لم تطرح اي مبادرات لاتفاقات بين طرفي الأزمة، بل لم يكن هنالك نية او اهتمام من وسطاء اتفاقية سلام 2009 لمتابعة تطبيقها،ولذا فان محاولات الوساطة السلمية التي تجددت خلال سنة 2012 ،سواء تلك التي قامت بها الجزائر او تلك التي رعتها المجموعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا،جاءت متأخرة لان الوضع قد تغير لفائدة حركة التمرد،اضافة الى ان العناصر الفاعلة في حركة

[20] - فارس لونيس، مرجع سابق.

التمرد الجديدة كانت مختلفة عن الفاعلين في حركات التمرد السابقة،فالحركات الاسلامية المتطرفة وكذلك الجناح السلفي للمتمردين الطوارق (جماعة انصار الدين)اصبحت اطرافا فاعلة في التمرد،وقيادة هذا التمرد غير معنية او مهتمة بما يمكن ان تقدمه هذه التسوية لها او لسكان شمال مالي،كما ان جهود دول الجوار للوصول الى اتفاق تسوية لم يكن مجديا على الاطلاق،اذ كان المستهدفون منها والمدعوون للحوار هم الحركات الوطنية الطوارقية التي لا تملك ان تغير شيئا على ارض الواقع بعد ان طردت من شمال مالي حين اصبح الاقليم تحت سيطرة الحركات الاسلامية المتطرفة.

3: جرت حركة التمرد هذه في وقت كانت فيه الحكومات المالية في اضعف حالتها، في جانفي 2012 سيطرت الحركة الوطنية للتحرير الازواد على المدن الواقعة في شمال مالي،ثم عاد الطوارق لتنشيط النزاع الخامد لفترة طويلة على الحكم الذاتي،الانتفاضة بينت ضعف الجيش المالي الذي اخفق في دحر مقاتلي الطوارق،الامر الذي اغضب الجيش من عدم كفاية التمويل والتجهيز،مما جعل الجيش المالي ينظم انقلاب في مارس اسفر على اسقاط الحكومة في باماكو [21].

انظر خريطة رقم 3 :

[21]- غربي محمد، ساعو حورية، موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي، **الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 18 جوان 2017، ص249.

شكل يوضح الوضع في مالي إبان سيطرة المتمردين على الشمال 2012:

المصدر: tp://revuedepressecorens.files.wordpress.com/2012/04/carte-la-situation-2012.jpg

لقد كانت منطقة الساحل منذ فترة طويلة الشغل الشاغل للحكومة الجزائرية لأسباب متعددة، حيث كانت الجزائر قلقة جدا ازاء تطور الاحداث فيما يتعلق بقضية الطوارق وارتباطها بالأحداث في الشمال المالي في اعقاب سقوط نظام القذافي في ليبيا.

ورغم تشتت الطوارق في المنطقة إلا انها بقيت بعض الروابط تجمعهم نظرا لحركة الانتجاع الموسمية في انحاء دول المنطقة، وقد اعترفت الحكومة الجزائرية بحقوق الطوارق قي اواخر الستينيات وشعرت بالاستياء من تصرفات القذافي الذي سمح بإنشاء معسكرات تدريب للطوارق وتشجيعه ظهور حركة طارقية مستقلة بل وحتى دولة مستقلة للطوارق وذلك كوسيلة لتوسيع نفوذه في المنطقة على حساب منافسيه وخصوصا الجزائر، ولعل ابرز تداعيات الحرب الاهلية في ليبيا كانت العودة الجماعية للمقاتلين الطوارق في اوت 2011 والمجهزين تجهيزا جيدا و يتمتعون بخبرة قتالية متطورة،وقد رجعوا الى كل من مالي والنيجر مما زاد المخاوف الامنية عند الجزائر التي طالما كانت الادارة الفعالة للقضية الطارقية احدى

ركائز استراتيجيتها في المنطقة، وهذا ما يفسر عدم الرضا في الجزائر العاصمة عن الطموح الطارقي في انشاء كيان مستقل في المنطقة.

بينما ينظر صانعو القرار في الجزائر بتعاطف مع الطوارق في مالي إلا انهم ينظرون بريبة لمطالب الطوارق بحكم ذاتي او الاستقلال،لذلك لم يكن من المفاجئ الموقف السلبي للجزائر بعد اعلان الحركة الوطنية لتحرير ازواد عن استقلال اقليم ازواد عن دولة مالي في افريل 2012 رغم هذا التعاطف الذي اشرنا اليه،وهذا الموقف متسق مع سياسة الجزائر التي ترفض التعامل مع الحركات الانفصالية او اي تكتل سياسي،او اجتماعي او عرقي يحمل مطالب يمكن ان تهدد الوحدة الوطنية او الترابية المعترف بها دوليا لدى دول المنطقة [22].

لقد نجحت الجزائر ومنذ الستينيات في دمج مواطنيها الطوارق في العملية السياسية من خلال تمثيل الوجهاء في البرلمان او هياكل جبهة التحرير الوطني،و توطين السكان في المدن الجنوبية،وتوفير البني التحتية الحديثة اللازمة، وتحسين ظروفهم المعيشية لان مغريات الانفصال تهدد بالفعل الامن القومي الجزائري ووحدة اراضيها،ولهذا السبب لعبت الجزائر دورا رئيسيا في الوساطة بين الطوارق في الشمال المالي والحكومة المركزية في باماكو في 1990، و2006 وأخيرا في 2012 [23].

ومنه فان الاقلية الطارقية الكائنة بالجنوب الجزائري امتازت بالهدوء والاستقرار نتيجة للعلاقات الجيدة التي تربطها بالنظام السياسي الجزائري،خلافا عن هذا تعرضت الاقلية الطارقية الكائنة بمالي والنيجر الى الاقصاء والتهميش من طرف حكومتها، نتيجة للموقف الاخير، ظهرت مجموعة من حركات الازواد تسمي نفسها تحريرية تمردت على سلطة الحكومات المركزية لمالي والنيجر وقادت خلافاتها معها وتحركاتها ضدها الى تنامي موجات اللاجئين والمهاجرين السريين نحو الجزائر ،وفضلا عن التبعات الانسانية والمشكلات الامنية (تهريب ،تجارة مخدرات،اعتداءات على مواطنين جزائريين وغيرها) التي افرزها وجود هؤلاء

---

[22] - يحي زبير، مرجع سابق، ص3

[23] - ل. عزيز، بين الحل السياسي والتدخل العسكري هكذا تعاملت الدبلوماسية الجزائرية مع الأزمة في مالي،03.04.2013. المصدر:

http://www.djazairnews.info/index.php?view=article&tmpl=component&id

اللاجئين والمهاجرين في صحراء الجزائر ومدنها الجنوبية واستخدامهم كمناطق انكفاء استراتيجي وانسحاب في حال ملاحقات من طرف القوات النظامية النيجيرية او المالية ،حيث اصبحت الجزائر طوال نزاع الطوارق في مالي والنيجر المضيف بامتياز لأعداد هائلة من طوارق مالي والنيجر [24].

كما ازدادت خطورة قضية الطوارق بمنطقة الساحل الافريقي على الامن الجزائري وتشكلت بعد محاولة اطراف خارجية توظيف القضية لتحقيق مصالح معينة بالمنطقة،اذ تحاول الاطراف الضغط على الجزائر لتقديم تنازلات معينة باستعمال ورقة الطوارق،حيث تسعى المملكة المغربية تحريض طوارق الجزائر ضد النظام السياسي حتى تتخلى الجزائر عن القضية الصحراوية،اما فرنسا تبحث عن اي فرصة ممكنة للتشويش على الوساطة الجزائرية في تسوية النزاع الطارقي في كل من المالي والنيجر، لأنها ولحسابات جيو استراتيجية ترفض ان تكون الجزائر قوة اقليمية في المنطقة .

اضافة الى ذلك فان التطورات الامنية التي حدثت في المنطقة قد زادت الامر تعقيدا،بعد امتداد نشاطات الارهاب الدولي في المنطقة،حيث تحاول نفس الاطراف ايهام المجتمع الدولي بوجود اتصال وتعاون بين جماعات الطوارق وعناصر من تنظيم القاعدة، ولا شك ان استمرار هاته الادعاءات سيزيد من حالة الاحتقان داخل جماعات الطوارق المتمردة في الساحل ،وهو ما سيكون له انعكاسات خطيرة على الامن القومي الجزائري خاصة في ظل الوصول الى تسوية عادلة لنزاع الطوارق في كل من مالي والنيجر.

وبالرغم من ان الموقف الجزائري الرافض لأي تدخل اجنبي في المنطقة موقفا مبدئيا في السياسة الخارجية الجزائرية، ولكنه في نفس الوقت ناتج عن التخوف من ان يؤدي هذا التدخل لنتيجة عكسية مثل تعزيز الفكر الجهادي للحركات الاسلامية وتوحيد المشاعر الانفصالية، لذلك سيكون السيناريو المثالي كما تراه الجزائر في ايجاد حل سياسي يضمن فصل كل من جماعات الطوارق ممثلين في الحركة الوطنية لتحرير ازواد وحركة انصار الدين من جهة عن تنظيم القاعدة في بلاد المغرب الاسلامي وحركة التوحيد والجهاد من جهة ثانية.

[24] - بوحنية قوي، مرجع سابق، ص4.

الاساس المنطقي لهذا السيناريو هو ان هذا الفصل سيمكن دول المنطقة من ضرب عصفورين بحجر واحد، فمن جهة سيمكن من معالجة المطالب المشروعة للطوارق ومن جهة اخرى سيمكن من ضرب الحركات الارهابية بمساعدة ممكنة من الحركات الطارقية.

ومما لا شك فيه ان الانقلاب الذي ادخل مالي في ازمة سياسية مستعرة **اجبر الجزائر على اعادة تقييم سياستها الامنية على طول الحدود الجنوبية المتسعة مع مالي** ومن ثم السعي للتوصل لحل سلمي لهذا النزاع تسعى الجزائر لاستيعاب مطالبة طوارق مالي بالاستقلال خوفا من تأثير دومينو الانفصال على شعوب الطوارق المنتشرة في مالي، والنيجر وليبيا والجزائر، اضافة لذلك سيؤدي أي تدخل اجنبي الى تدفق مزيد من اللاجئين على الجزائر التي تستضيف الان ما يربو على 20.000 لاجئ دخلوا البلاد منذ بداية العام عند اندلاع هذه الموجة من الصراع [25].

كما أن " معمر القذافي " قد قدم نفسه على أنه صديق للطوارق ويساندهم في جميع القضايا التي يناضلون من أجلها،وفي هذا الشأن تم فتح قنصلية في مدينة كيدال المالية مع العلم أنه لا توجد جالية ليبية معتبرة في هذه المدينة وإنما الأمر كان يتعلق بمنافسة النفوذ الجزائري في المنطقة، ومن أجل الترويج لجهوده في المنطقة قام الزعيم الليبي بتوزيع دليل في مناطق الطوارق في كل من مالي والنيجر يشيد بجهوده والإمكانيات التي تعطيها أو تقدمها الدولة الليبية لعنصر الطوارق في تحد للدولة المركزية في مالي والنيجر [26].

في هذا الشأن كذلك كان يحاول الرئيس الليبي الراحل معمر القذافي البحث عن التوجه جنوبا بالاندماج الصحراوي في إفريقيا كامتداد طبيعي رآه الأنسب لليبيا،...من خلال طرحه فكرة الولايات المتحدة الصحراوية، والتي تحفظت بشأنها الجزائر لتعارضها مع مفهوم ومقومات الوحدة الوطنية بقيامها على أطر اجتماعية تقليدية مبنية على الولاء للقبيلة والانتماء العشائري للطوارق بدلا من الولاء للدولة الوطنية مباشرة بعد سقوط النظام الليبي السابق الذي كان يدعم القبائل من حين لآخر، وبعد الأزمة المالية والتدخل الفرنسي،

[25] - يحي زبير، مرجع سابق، ص4

[26]- مبروك كاهي، مرجع سابق.

أين رأى الطوارق ضرورة الحصول على الاستقلال الذاتي والتوحد تحت دولة تجمع كل الموجودين في مختلف دول المنطقة، وهو الوقوف الذي واجهته الجزائر منذ أن كان فكرة أولية [27].

وتجدر الإشارة الى أن حدة الصراع الليبي الجزائري خفت حدته بعد أن قرر "معمر القذافي " نقل قنصليته من كيدال إلى بماكو الأمر الذي شجع الرئيس المالي المخلوع في انقلاب عسكري" أمادو توماري توري "إلى طلب الوساطة الجزائرية من أجل تجاوز أزمة الطوارق التي طفت على السطح من جديد بعد أزمة الجفاف التي مست المنطقة في بداية السبعينات، وهو ما حدث فعلا إذ نجحت الوساطة وتوجت باتفاق الجزائر 04 جويلية 2006.

ثالثا: الوساطة الجزائرية لتسوية مشكل الطوارق في منطقة الساحل الافريقي.

من مقتضيات الانتماء الإفريقي للجزائر تبني قضايا القارة على مختلف الأصعدة وباعتبار الجزائر تشكل العمق الاستراتيجي في علاقاتها مع افريقيا (منطقة الساحل)، من المرجح ان تستقطب منطقة الساحل اهتمام الجزائر بسبب عوامل الضعف والهشاشة المتعددة التي تجعلها نوعا ما " منطقة رمادية اي مساحة مكانية المنشأ" خارجة عن القواعد الاساسية للتنظيم والسيطرة التي تحمل خصائص نظام الحكم الديمقراطي.

لقد كان موقف الجزائر منذ البداية واضحا بعدم المساس بالوحدة الترابية لدولة مالي، مستندة في ذلك الى مبادئ سياستها الخارجية المبنية على حسن الجوار وحل النزاعات بالطرق السلمية، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول، كذلك احترام الحدود الموروثة عن الاستعمار.

هذا الموقف ساهم بشكل كبير في تقريب وجهات النظر بين الاطراف المتنازعة والذي توج بعدة اتفاقيات [28].

[27] - فارس لونيس ، مرجع سابق.

[28] - مبروك كاهي، مرجع سابق

إن أهم دولتين في منطقة الساحل الإفريقي والتي تعنى باهتمام بالغ من الشأن الجزائري هما دولتا مالي والنيجر والتي سعت الدبلوماسية الجزائرية من أجل مساعدتها على إيجاد حلول سلمية في قضية الطوارق، وإذا كان التمرد الأول للطوارق في دولة مالي خصوصا بين سنتي 1957- 1964 قد حسم واستخدم فيه الخيار العسكري بفضل الدعم المباشر من كل من المغرب والجزائر، فإن هذا التمرد ارتأت فيه الدولة الجزائرية أن الجلوس إلى طاولة المفاوضات والبحث عن حلول جذرية للأزمة هو الخيار الأمثل، وبالفعل فقد أثمرت الجهود الجزائرية بمساعدة بعض الدول الفاعلة في المنطقة إلى وصول توافقي ينهي حالة التمرد وهو ما يجنب المنطقة صراعا طويل الأمد وله تبعات إنسانية على سكان المنطقة وحتى على الدول المجاورة، هذا الاتفاق المتوصل إليه بين الحكومة المركزية في بماكو والمتمردين الطوارق عرف **باتفاق تمنراست في جانفي 1991.**

وبالرغم من دخول اتفاق تمنراست حيز التنفيذ عقب عملية التوقيع مباشرة إلا أنه لم يسلم من العديد من الانتقادات خاصة من بعض السياسيين الماليين الذين يرون في أن السياسة الجزائرية منحازة لجماعات الطوارق على حساب الدولة المالية، فاتفاق تمنراست والذي تم برعاية جزائرية من بين أهم بنوده خروج الجيش المالي من بعض المناطق الموجودة في الشمال، هذه المناطق تعتبر المعاقل الرئيسية لحركات التمرد في البلاد وهو ما أعطى لهم الحرية الكاملة في إدارة هذه المناطق في غياب الدولة المركزية.

وهم قد خرجوا منتصرين من هذه المعركة، وهي بذلك تعتبر ورقة ضغط في المستقبل أو تشجيعا للتمرد في حال تجاهل مطالبهم مستقبلا، كما يرى بعض الساسة الماليين أن الجزائر في سياستها مع دولة موريتانيا تركز على الجانب التنموي إضافة إلى الأمني بينما مع مالي والنيجر فالتعاون يقتصر على الجوانب الأمنية فقط وإن ذكر المصطلح أو المتغير التنموي فالمعني به هم الطوارق والمناطق التي يقطنونها دون غيرهم من مكونات الشعب المالي أو النيجري مع العلم أن بعض الجماعات الإثنية من غير الطوارق هم كذالك إحدى سكان شمال البلاد الأصليين، كما أن الدولة الجزائرية تشدد الرقابة على السلع التي تخرج من أراضيها باتجاه مالي والنيجر بينما تغض النظر على المواد التي تدخل من مالي

والنيجر باتجاه الأراضي الجزائرية ونخص بالذكر الثروات الحيوانية المتمثلة في الأغنام والإبل وهو ما أضر باقتصاديات هذه الدول التي هي في الأصل اقتصاديات ضعيفة .

وبالنظر للتحفظات المذكورة سابقا على اتفاق تمنراست الذي بقي هشا نظرا لمحاباة طرف على حساب طرف آخر، هذا التحفظ تمت تغذيته من طرف بعض القوى الخارجية التي رأت في الطرح الجزائري أنه لا يعالج أصل المشكلة وإنما يحافظ على الوضع القائم، أي بقاء الطوارق تحت حكم الدولة المركزية في كل من مالي والنيجر، مع الحصول على بعض الامتيازات التنموية ويمكن القول أن تجاوب الرئيس المالي السابق" ألفا عمر كوناري " مع الطرح الجزائري هو الذي **ثبت الاتفاق سنة 1995** مع تعهد الدولة الجزائرية برعاية هذا الاتفاق والحرص على الالتزام ببنوده، كما تقدم الجزائر مساعدات اقتصادية وتسهيل حركة تنقل الأفراد والسلع بين دول المنطقة .

وفي خضم الصراع الليبي الجزائري في منطقة الساحل الإفريقي أثار مشروع الزعيم السابق الليبي" معمر القذافي " حول توحيد قبائل الطوارق حفيظة السلطات الجزائرية، والتي اعتبرته بمحاولة إعادة إحياء إمبراطورية الصحراء الكبرى، وإدخال المنطقة في عدة أزمات هي في غنى عنها، إلا أن" معمر القذافي " صمم على إقامة هذا المؤتمر وهو ما حدث بالفعل فقد تم عقد هذا المؤتمر في العاصمة الليبية طرابلس سنة1997 حضرته جميع الدول المجاورة للجزائر ما عدا دولة موريتانيا، في هذا المؤتمر الذي مهد فيه القذافي لمشروعه الجديد **تجمع دول الساحل والصحراء**[29].

وهكذا فيما يتعلق بالتخفيف والتقليل من الأزمات في المنطقة ، فان الجزائر تنسب اليها العديد من المبادرات لإيجاد الحلول السياسية مثل جهود الجزائر في 4 جويلية 2006 بتوقيع

[29] - مبروك كاهي ، مرجع سابق.

انظر ايضا:

-Jean- Christophe Notin , **La guerre de la France au Mali , Une histoire fracturée**, Editions Tallandier Paris,2014,P19.

اتفاق الجزائر، والذي سمح للأطراف المتحاربة بوقف الاعمال العدائية في مالي والحفاظ على اراضيها ووحدتها وسيواصل عمله في سياق الازمة التي استمرت في مالي منذ مارس 2012 [30].

وقدتم تتويجه باتفاق بين الطرفين، وقع في الجزائر يوم 21 ديسمبر من سنة 2012، وهو الاتفاق الذي اعتبرته الخارجية الجزائرية «لبنة» في اتجاه الوصول إلى حل سياسي شامل مع سلطات باماكو فضلا عن كون هذا الاتفاق، الذي تم برعاية جزائرية، قد حقق أحد الأهداف المرجوة منه وهو عزل تنظيم القاعدة في المغرب الإسلامي وحركة التوحيد والجهاد في غرب إفريقيا التي كانت تحتفظ برهائن دبلوماسيين جزائريين تم اختطافهم في القنصلية الجزائرية في «غاو» شمال مالي، في الـ 5 أفريل 2012، وذلك بعد سيطرة المتمردين عليها بعد فترة قصيرة من حصول الانقلاب العسكري في هذا البلد وتراخي القبضة المركزية على منطقته الشمالية لفائدة الفصائل المتمردة[31].

وفضلا عن تقلبات الحياة السياسية في مالي ، فإن عملية المراجعة الدستورية المكرسة لتجسيد النص الأساسي للالتزامات والبنود الرئيسية التي اتفق عليها المشاركون في اتفاقية 20 جوان 2015 ، تشهد تطورا مضطربا إلى حد ما في الواقع ، بعد التأجيل المتتالي للانتخابات البلدية في مالي ، والتي يمكن أن تعقد فقط في نوفمبر 2016 على جزء واحد من الأراضي الوطنية بسبب العنف الذي هو في تزايد مستمر، بسبب الهجمات الإرهابية في مالي التي لم تتوقف ، بحيث لم تتمكن بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام من الحفاظ على السلام في المنطقة ،رغم وجود ميزانية سنوية لذلك تقدر بنحو 800 مليون دولار ،وبالفعل قتل ما يقدر بـ 118 من بعثة الأمم المتحدة لحفظ السلام في فيفري 2017 وأصيب العديد من الجرحى منذ نشر قوات البعثة في أفريل 2013 ، مما يجعلها من أكثر البعثات الأممية لحفظ السلام دموية ومع تصاعد عدد الوفيات ، تضاءلت فعالية البعثة الاممية لأنها تركز بشكل متزايد على استعمال القوة ،كما أن أفراد الأمن والشرطة الماليين ، فضلا عن القوات

[30] - Oulhaj Ferdieu, **L'Accord Inter-Malien Issu du Processus d'Alger à l'épreuve des défis de sortie de crise: Repères et incertitudes**.
- **La Contribution de L'Algérie au règlement successifs des crises maliennes**, p 6.

[31] - ل. عزيز، مرجع سابق.

الحكومية الفرنسية والمالية ، إلى جانب السياح الأجانب وعمال الإغاثة ، كانوا ضحايا للعنف الإرهابي طيلة هذه الفترة [32].

من جهتها وافقت الجماعة الاقتصادية لدول غرب افريقيا "الاكواس" في قمتها الاستثنائية ، التي عقدت في ابوجا 11 نوفمبر 2012، وبصورة نهائية ، على ارسال قوات عسكرية تابعة لها الى مالي من اجل الاسهام في تسوية الازمة التي تشهدها البلاد منذ الانقلاب العسكري الذي حدث في 21 مارس 2012، هذه القوات يبلغ قوامها 3300 جندي، معظمهم من نجيريا، والنيجر، وبوركينافاسو، فضلا عن قوات دول اخرى من اعضاء المنظمة البالغ عددها 15 دولة، علاوة على امكانية مشاركة دولتين او ثلاث غير افريقية في هذه القوات، ومن المقرر ان تعمل هذه القوات لمدة عام واحد [33] .

كما انه في 09 اوت 2015 ، قتل خمسة (05) من موظفي الأمم المتحدة في هجوم شنه مسلحون إسلاميون في فندق بيبلوس في سيفاري، وهو موقع قاعدة جوية عسكرية استراتيجية ، وقتل ثمانية (08)أشخاص آخرين أيضا في هذا الهجوم، وكانت أكثر واخطر الهجمات التي وقعت مؤخرا في منتصف نوفمبر عندما قتل أكثر من عشرين(20) شخصا وأصيب سبعة (07) آخرون في هجوم على فندق راديسون بلو في وسط باماكو وتم احتجاز ما لا يقل عن 170 شخصا كرهائن داخل الفندق قبل أن يرفع عملاء الأمن الماليون المدعومين من قبل القوات الأمريكية والعمليات الخاصة، فقتل اثنين(02) من المسلحين من بين ضحايا الهجوم، الذي ادعت جماعة "المرابطون" عن مسؤوليته، كانوا رعايا صينيين إلى جانب عامل إغاثة أمريكي وبعد ثمانية (08)أيام فقط، أطلق مهاجمون مجهولون صواريخ على قاعدة للأمم المتحدة في كيدال ، مما أسفر عن مقتل ثلاثة (03)من حفظة السلام من غينيا وإصابة 20 آخرين بجروح [34].

---

[32] - Oulhaj Ferdieu, ibid, p 26.

[33] - بدر حسن الشافعي، **التدخل المؤجل: الابعاد الداخلية والإقليمية لازمة شمال مالي**، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 191 جانفي 2013، المجلد 48، ص-122 121

[34]- R. J. Harrison Church, **Mali Physical and Social Geography, Recent History**, Stephen Harmon, 2017, p 754.

كما ان تعديل الدستور الذي ينص على إنشاء مجلس الشيوخ وطرق جديدة لتعيين رئيس المحكمة الدستورية، اثار معارضة من طرف أطراف وجماعات من المجتمع المالي، مما أجبر الحكومة على تأجيل كيفية تنظيم الاستفتاء، المقرر أصلا في 9 جويلية 2017.

وهكذا ، بعد معارضة مشروع مراجعة الدستور ، كان آخرها في 1 جويلية 2017 عشية قمة مجموعة G5، التي اجتمعت في باماكو بحضور الرئيس الفرنسي" ايمانويل ماكرون"، حيث تم تقرير السلطات المالية في 18 اوت 2017 تأجيل إحياء عملية مراجعة الدستور ، من أجل أخذ الوقت الكافي لفك وحل النزاعات التي تثار هناك ، وقبل كل شيء ، الاهتمام بتخفيف اعباء المشاكل التي تشكل القيود في التزام مالي بالسلام والمصالحة الوطنية [35].

بعد مرور أكثر من 24 شهرا على بدا سريان الاتفاقية المبرمة بين الدول التي تم التوقيع عليها في باماكو في 20 جوان 2015، **كانت هناك نتائج و انجازات قليلة تحققت تقريبا في الميدان، وليس من المؤكد انه على الرغم من التأخير فيما يتعلق بالمواعيد النهائية ستعمل مالي على اتخاذ جميع التدابير التي لا تزال القيود مفروضة عليها في تنفيذ الاتفاق التنظيمي بين البلدين على غرار الاتفاقات السابقة التي ابرمتها حكومة مالي على التوالي مع ممثلي حركات التمرد والتي دائما تواجه عند تنفيذها عقبات من جميع الانواع.**

يبدو أن اتفاقية السلام والمصالحة الناتجة عن عملية الجزائر العاصمة لم تنجو هي ايضا من بعض العوائق او القيود الاجتماعية والسياسية والاقتصادية والتي اعاق استمرارها الجانب التنفيذي وقد يزيد من تأجيل نهاية الازمة في مالي.

في الواقع بالإضافة الى الصعوبات الكامنة في عملية اقامة السلطات المؤقتة المنصوص عليها في الاتفاق وتنفيذ الالتزامات التي قطعت لصالح التنمية الاجتماعية والاقتصادية للمنطقة الشمالية ، تكافح مالي للتخلص من قبضة الجماعات الارهابية والجريمة المنظمة ، ومع ذلك اذا كانت القيود المالية الخطيرة بسبب التعبئة الضعيفة للمجتمع الدولي ، فان

المصدر:

www.europaworld.com

[35] - Oulhaj Ferdieu, ibid ,p 26.

اكبر العقبات امام الخروج من ازمة هذا البلد الساحلي هي طبيعة النظام السياسي ،مما يكشف حجم التحديات التي تواجه مالي من حيث قدرته على التغلب على الخلافات الداخلية [36].

من جهة اخرى تبنت الجزائر رؤية تقوم على سياسة وقائية وذلك بتوفير البديل الاقتصادي والاجتماعي للطوارق الموجودين على أراضيها عبر جمعهم في قرى ومدن جنوبها وترقية معيشتهم ومحاولة إدماجهم في الحياة السياسية ،غير أن هذه السياسة الجزائرية لم تكف لدرء تهديد الحركات الأزوادية والحد من نشاطهم المسلح ، لأن مالي والنيجر لم تقدما، وبشكل مواز لما قامت به الجزائر، أي بديل لتعويض التغيرات التي طرأت على النمط المعيشي للطوارق بشكل يخدم استقرار المنطقة، بل أعطت سياستهما تجاه السكان الشماليين وضعف العدالة التوزيعية اقتصاديا وسياسيا فيهما الحجة للطوارق للثورة ضد حكومتيهما، سيما وأن الطوارق لم يجدوا بديلا عنها أمام استمرار تدهور أحوالهم الاقتصادية وتجاهل مطالبهم من طرف حكومتي باماكو ونيامي[37].

خاتمة:

في الأخير نستنتج أن مشكلة الطوارق هي لا تزال قائمة بسبب استمرار اسباب تواجدها وانعدام حلول جذرية توافقية بين كل جماعات التمرد والحركات الانفصالية التي خلقت ازمات متعددة في المنطقة بحثا عن اقامة كيان طوارقي موحد يحظى بجميع حقوقه.

من جهة اخرى نؤكد ان ولاء الجماعات الطارقية لقبيلتهم وانتمائهم العرقي، الاثني، والاجتماعي، ساهم في انتشار الازمة بسرعة وصعب مهمة ايجاد حلول لها.

كما نؤكد انه وبالرغم من فعالية الوساطة الجزائرية لتسوية الوضع في المنطقة والتي استخدمت فيها كل الوسائل الكفيلة بإيجاد حلول ترضي جميع الأطراف، إلا انها لم تتوصل الى ايجاد حل نهائي للصراع الموجود في المنطقة.

[36] - Oulhaj Ferdieu, ibid, p 20.

[37] - بوحنية قوي، مرجع سابق، ص2.

قائمة المراجع:

الموسوعات:

1- فرعون محمد، **الطوارق**، الموسوعة العربية، المجلد الثاني عشر، دمشق 2005.

الكتب:

1- اكناته ولد النقره، **الطوارق من الهوية الى القضية**، طوب بريس، الرباط، المغرب،2014.

2- الألوسي همام هاشم، **الطوارق: الشعب والقضية تاريخا منسيا وحاضرا مقهورا ومستقبلا مجهولا**، دار أبي راقراق للطباعة والنشر، الطبعة الاولى، الرباط المغرب 2010.

3-محمد فياض أبو دياك صالح، **الطوارق (سلالتهم – تنظيماتهم- عاداتهم- أنماط معيشتهم)** قسم التاريخ، مؤتة للبحوث والدراسات، المجلد الحادي عشر، العدد الثاني، جامعة اليرموك، 1996.

4-معاطي صلاح، ابو العينين عطيات، **البدو أمراء الصحراء**، عمان، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع، 2014.

المجلات:

1 - بوقارة حسين، مشكلة الاقلية التارقية وانعكاساتها على الاستقرار في منطقة الساحل الإفريقي، **مركز الشعب للدراسات الاستر اتيجية**، العدد 07، نوفمبر 2008.

2- دلة امينة مصطفى، العمق الاستراتيجي للأمن الجزائري: امن الحدود بين مالي وليبيا، **المجلة العربية لعلوم السياسية**، العددان 49- 50، شتاء- ربيع 2016، ص 120.

3- جفال عمار، حول طبيعة التهديدات على الحدود الجنوبية للجزائر، **مركز الشعب للدراسات الاستر اتيجية**، العدد 07، نوفمبر 2008.

4- غربي محمد، ساعو حورية، موقف الجزائر من التدخل العسكري الفرنسي في مالي، **الاكاديمية للدراسات الاجتماعية والإنسانية**، قسم العلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 18 جوان 2017.

5- شافعي، التدخل المؤجل: الابعاد الداخلية والإقليمية لازمة شمال مالي، **مجلة السياسة الدولية**، العدد 191 جانفي 2013، المجلد 48.

6-- لونيس فارس ،**الاستراتيجية الجزائرية تجاه التطورات الأمنية في منطقة الساحل الافريقي، المركز الديمقراطي العربي** ، بتاريخ 29 يوليو 2016

مواقع الانترنت:

1- زبير يحي، **الجزائر والوضع المعقد في منطقة الساحل: منع الحرب ومكافحة الارهاب**، مركز الجزيرة للدراسات، 28 نوفمبر 2012. المصدر:
https://studies.aljazeera.net/ar/reports/2012/11/2012

2- عزيز. ل، **بين الحل السياسي والتدخل العسكري هكذا تعاملت الدبلوماسية الجزائرية مع، الأزمة في مالي**،03.04.2013. المصدر:
http://www.djazairnews.info/index.php?view=article&tmpl=component&id

المذكرات:

1- حمزة حسام، **الدوائر الجيوسياسية للأمن القومي الجزائري**، مذكرة ماجستير -علاقات دولية- جامعة باتنة ،2010-2011

2- مبروك كاهي، منطقة الساحل الإفريقي: صراعات قديمة وتحديات جديدة، الملتقى الوطني الثاني حول: **دور الجزائر في بناء السلم والتنمية في منطقة الساحل الافريقي في ظل التحديات الراهنة"**، المركز الجامعي تمنغست 21- 22 فيفري 2013.

المراجع باللغة الاجنبية:

-Barry BUZAN, **State and Fear: An Agenda For International Security Studies the post-cold war**، Era ,2 nd Edition, Boulder: Lynne Rienner Publisher, 1991.

2- -Jean Christophe NOTIN, **La guerre de la France au Mali, Une histoire fracturée**, Editions Tallandier, Paris,2014.

3- Sidibé KALILOU, **Security Management in Northern Mali Criminal Networks and Conflict Resolution Mechanisms**,IDS, Research Report Vol 2012 No 77 ,August 2012.

5 - Oulhaj FERDIEU**, L'Accord Inter-Malien Issu du Processus d'Alger à l'épreuve des défis de sortie de crise: Repères et incertitudes.**

- **La Contribution de L'Algérie au règlement successifs des crises maliennes**.

6- Harrison CHURCH R. J., **Mali Physical and Social Geography, Recent History**, Stephen Harmon, 2017.

المصدر: www.europaworld.com

7- **Stabilité politique et sécurité en Afrique de l'Ouest et du Nord,** service canadien du renseignement de sécurité avec le cabinet du Royaume-Uni, points saillants de la conférence, publication de la série regards sur le monde: avis d'expert, 2014.

المصدر: www.scrs-cris.gc.ca.